المحلية هو كسر شوكة الشيوخ المناهضة للسلطة حتى مطلع الثلاثينات » ص ١٧٦ ٠ وابرز الامثلة على ذلك ، هي انتفاضة كليب الشريدة ذات الطابع الوطني ، والتي استمرت اكثر من عام ، وكذلك « اضطرابات الكورة ، وتمرد ال العدوان » ص ٥٧ ٠

اما عن دور المعارضة الوطنية الليبرالية التي تصدرها ما يطلق عليهم عادة بـ « الزعيل الاول من القوميين ، مثل « حزب الاستقلال » ، فان المؤلف يشير الى « الثقل الاساسي » الذي كانوا يحتلونه في جهاز الدولة المؤسس حديثا ص ١٧١ ٠ ونظرا لاشتداد معارضتهم للامير وبريطانية ، فقد تمت تصفيتهم عام ١٩٢٤ بعد صراع مع الاتجاه البريطاني استمر اربع سنوات ٠

وعلى صعيد « الصراع الوطني » داخل الجيش ، فقد « ظلت قيادة القوات وحتى عام ١٩٢٣ تحت قيادة وطنية » ص ١٧٥ الى ان تصاعدت محاولات احكام القبضة عليهم و « تصفية الطابع الوطني للاطر القيادية » ص ١٧٦ ٠

وعدا تلك النضالات الوطنية الديمقراطية والليبرالية ضد السلطة والادارة الكولونيالية فقد أتخذت بعض الفئات مواقع المعارضة الوطنية ، عبر ممثليها في المجلس التشريعي (البرلمان) ، حيث كان هؤلاء الممثلين يقارعون السلطة واجراءاتها وتبعيتها ص ١٧٢ ٠

ان تناول حوراني لهذه النضالات ذات الطبيعة التحررية الوطنية في معرض التسجيل لوقائع تاريخية ، في حين اصدر احكاما عامة على ضمور ومحدودية نفوذ الحركة الوطنية ، هو الذي دفع به الى وضع مقياس محدد ، ومسبق لما يجب ان تكون عليه الحركة الوطنية . حيث اصيبت بـ « الاخفاق التاريخي » عندما لم تقع ضمن اطاره ! ٠

وفي الواقع ، فقد خلص هاني الى عدد من الاستنتاجات الهامة عن طبيعة الفئات والطبقات والتغييرات التي افرزها التطور المشوه ، ورسم من خلالها صورة واضحة لتوفر شروط مادية وموضوعية للنضال الوطني التحرري ومن ثم الديمقراطي ، عبر توفر قواعده الاجتماعية ٠ فقد اكد وبالارقام ، وهو يتابع حركة القطاعات والانماط الاقتصادية ونتائج التغييرات والتحولات التي تطرأ عليها في كل طور من اطوار تلك الفترة ، اكد تحطم الملكية المشاعية . واستقرار افراد العشائر ، واتساع القاعدة السكانية للريف وتبلور القوى الاجتماعية الحديثة ، وبداية التغلغل الرأسمالي في الريف واتساع حجم التبادل البضاعي واستخدام النقود ، وكذلك « ارتفاع الطلب على الايدي العاملة » ص ١٦٠ ٠

وهذا يعني ، انه ، ومن خلال هذا السير الموضوعي للتطور المشوه ونتائجه وبالرغم منه ، كانت تخلق قواعد اجتماعية عريضة ، وتحقق اصطفافا معينا مع بعضها البعض في معارضتها من موقع متناقض او متناحر للسيطرة الكولونيالية واداتها المحلية (هذا بصرف النظر عن كيفية انتاج هذه القوى الاجتماعية في سياق النمط الكولونيالي) ٠

والخلاصة التي يمكن ان نصل اليها من هذا العرض هي اننا رغم حذرنا من الحديث عن وجود حركة وطنية وتحررية وديمقراطية ، قوية ومنظمة وواسعة النشاط . فاننا لا نستطيع بالمقابل اهمال تلك الوقائع التاريخية ، ونتحدث عن « اخفاق تاريخي لحركة التحرر الوطني الاردنية ، انطلاقا من فكرة مسبقة . يعيد الكاتب تكرارها « وهي عدم نمو القوى « الحديثة والجذرية » ، وعدم خلق السيطرة الامبريالية للقوى الاجتماعية النقيضة لها او « حفار قبرها » ٠